رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 6 / 2023
تاريخ قبول البحث 10 / 9 / 2023
تاريخ النشر 1 / 12 / 2023

ابعاد السياسة المائية التركية اتجاه العراق

Dimensions of the Turkish water policy towards Iraq

أ.م.د. حسين عبدالحسن مويح

Asst.Prof. Dr. Hussein Abdulhasan Moeh

جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية

University of Misan/ College of Political Science

hussein76@uomisan.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

سعت تركيا من خلال سياستها المائية في العقود الاخيرة حيال العراق ودول المنطقة الى تحقيق عدة مكاسب وابعاد اقتصادية وسياسية، تمثلت في محاولات لجعل المياه سلعة اقتصادية وتجارية يمكن بيعها الى الدول التي تعاني من ندرة في مواردها المائية خصوصا دول الجوار الجغرافي، ورغبة تركيا في تعزيز دورها السياسي والامني في منطقة الشرق الاوسط من خلال استخدام المياه ورقة رابحة تستخدمها للضغط على العراق لغرض تعزيز مصالحها،وقد تسببت السياسة المائية التركية في الحاق خسائر كبيره على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية واثرت بشكل كبير على الجانب الغذائي والمعيشي وهجرة اعداد كبيرة من السكان، مما ينذر في المستقبل بمخاطر جسيمة وعدم استقرار سياسي واقتصادي. لذا العراق مطالب بوضع خطط استراتيجية تنموية مائية تتلائم مع الوضع المائي الجديد، فضلا عن الاستمرار في التفاوض مع الجانب التركي لايجاد حل عادل لتوزيع وقسمة مياه نهري دجلة والفرات وفقا لقواعد القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية: "السياسة المائية"، "العراق"، "تركيا"، "تسعير المياه"، "الامن المائي"

Abstract

Turkey has sought, through its water policy in recent decades towards Iraq and the countries of the region, to achieve several gains and economic and political dimensions, represented in attempts to make water an economic and commercial commodity that can be sold to countries that suffer from scarcity in its water resources, especially the geographical neighboring countries, and Turkey's desire to strengthen its role political and security in the Middle East region through the use of water as a trump card that it uses to put pressure on Iraq for the purpose of promoting its interests, and the Turkish water policy has caused great losses on all economic and social levels and greatly affected the food and living aspect and the migration of large numbers of the population, which threatens to The future faces grave risks and political and economic instability. Therefore, Iraq is required to draw up strategic water development plans that are compatible with the new water situation, as well as to continue negotiating with the Turkish side to find a just solution for the distribution and division of the waters of the Tigris and Euphrates rivers in accordance with the rules of international law.

Keywords: "water policy", "Iraq", "Turkey", "water pricing", "water security"

المقدمة

تمثل مسالة الموارد المائية قمه اولويات القضايا البارزة في منطقة الشرق الاوسط في العقود الاخيرة، بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري والسياسي، وتعد المنطقة العربية ومنها العراق من أكثر المناطق عرضة لأزمات وشحة في المياه لان اكثر مواردها المائية تاتي من خارج حدودها مما جعل من قضية المياه ذات بعد سياسي واقتصادي وعسكري يتمثل في الصراع بين الدول التي تشترك في الموارد المائية، وبسبب اهمية المياه في الجانب الاقتصادي خصوصاً في توفير الامن الغذائي قد حفز العديد من المؤسسات المختصة في الشان المائي الترويج لتسعير المياه دوليا ليكون سلعة اقتصادية وتجارية، وهذا قد يدفع الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ويعد ملف المياه بين العراق وتركيا من اهم القضايا العالقة منذ عقود من الزمن بعد ان شهد هذا الملف العديد من الازمات والتقلبات ولاسيما بعد قيام تركيا ببناء العديد من السدود والمشاريع المائية على نهري دجلة والفرات مما تسبب في نقص كميات المياه الواصلة الى العراق والحاق اضرار بالغة على مستوى الزراعة والتنمية والامن الغذائي.

اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث في معرفة اهم الابعاد الاقتصادية والسياسية للسياسة المائية التركية وتداعياتها المختلفة على واقع ومستقبل الامن المائي والغذائي في العراق.

اشكالية البحث: ادت الابعاد الاقتصادية والسياسية للسياسة المائية التركية في العقود الاخيرة الى انخفاض الوارد المائي من نهري دجلة والفرات والحاق اضرار جسيمة بالواقع الزراعي والاجتماعي مما يسبب وينذر بمخاطر على واقع ومستقبل التنمية الزراعية والامن الغذائي في العراق وبالتالي تقود الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بين العراق وتركيا، وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة الاتية:

1. ما هي ابرز الابعاد الاقتصادية والسياسية لسياسة تركيا المائية حيال العراق؟
2. كيف اثرت السياسية المائية التركية على الواقع العراقي؟
3. ما هو مستقبل المياه في العراق في ظل سياسة تركيا المائية؟

فرضية البحث: ترتكز فرضية البحث على ان" تركيا قد عملت على توظيف عامل المياه حيال الدول المستفيده منه ومنها العراق لتحقيق مجموعة اهداف ومكاسب اسراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية تنذر بمخاطرعلى واقع ومستقبل الامن المائي والغذائي في العراق".

منهج البحث:تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض السياسة المائية التركية ومعرفة ابعادها الاقتصادية والسياسية واثارها على الواقع العراقي وايضا اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال استعراض الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا في المبحث الاول من الدراسة.

المبحث الأول : الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا

لم تثر عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات اية مشكلة في السابق بسبب وقوع النهرين من المنبع الى المصب تحت سيادة دولة واحدة والذي يتطلب منها حماية المنتفعين جميعا الا ان بداية المشكلة بدأت بعد الحرب العالمية الاولى وانهيار الامبراطورية العثمانية وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت تركيا بالمجرى الاعلى للنهر وحظيت سوريا بالمجرى الاوسط منه في حين بقي المجرى الاسفل وهو اكبر الاجزاء ضمن الاراضي العراقية وبذلك تغيرت طبيعة ومفهوم النهرين واصبحت انهار دولية بعد ان كانت انهار وطنية تتنازع اكثر من دولة لاستغلال مياه النهرين ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الاسفل للنهرين وتامين احتياجاتها المائية لأنها ستكون المتضرر المباشر والرئيسي من اي استغلال للمياه يفتقر للتنسيق والتنظيم[1].

تعد معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ أول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه نهر الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لأستثمار مياه نهرالفرات فيما بين الدول الثلاث،وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي إتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا والتي إعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للأطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلا على حوضي دجلة والفرات،وبذلك إعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه، الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديدا للامن الوطني العراقي حيث بدأت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه هذا النهر وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام ١٩٦٢ لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه الا ان جميع المحاولات قد باءت بالفشل[2].

وفي عام 1972، وقع العراق مع تركيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والفني تعهدت فيه تركيا بإطلاع الجانب العراقي على برنامج ملء خزان سد كيبان من أجل تأمين احتياجات العراق من المياه، وأن يباشر الطرفان في أسرع وقت ممكن مباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بنهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك سوريا[3].

وعام 1968 قام وزير الخارجية التركي جاغليانكل بدعوة نظيره العراقي إلى انقرة، وعلى اثر تلك الزيارة اتفق الوزيران على ضرورة استمرار المشاورات وبمشاركة جميع الاطراف لمعنية على أن تبدأ هذه المشاورات بحل ازمة نهر الفرات اولا، وبدات على اثر ذلك مفاوضات اولية بين العراق وتركيا حول مسالة اقرار الحقوق المكتسبة في مياه نهر الفرات، الا أن عدم حضور سوريا في هذه المفاوضات واصرار الجانب التركي على ادراج قضية نهر دجلة في جدولها ايضا انهى اللقاء دون نتيجة[4].

وفي عام 1980 وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، بشان تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار

المشتركة. وفي عام1987 وقعت تركيا وسوريا اتفاقًا مؤقتًا يقضي بأن تكون كمية المياه الواردة –على الحدود التركية– السورية أثناء مِلء سد أتاتورك في تركيا بما لا يقل عن (500 م 3/ثا)، وهو الاتفاق الذي اعترض عليه العراق كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات[5].

في عام 1990 وقع العراق وسوريا اتفاقًا مؤقتًا يقضي بتحديد حصة العراق ب (58 %)من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سوريا ب (42 %) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه نهر الفرات مع تركيا[6]. وقدم العراق في عام 1997 مقترحا عن طريق وزارة الخارجية، طالب فيه بتقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص بنسبة الثلث لكل بلد مستندا الى القواعد الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من مياه تلك النهرين[7].

وبدأت العلاقة الثنائية بين البلدين تتدهور منذ اواخر 2002 حيث استلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وغير الكثير من المفاهيم المتعلقة بالعلاقات العراقية . التركية واحدث تغيرات داخلية سياسية واقتصادية وثقافية واشارت العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الى امكانية جفاف نهر دجلة بالكامل بسبب المشاريع التي تقوم بها تركيا ومن هذه المشاريع (الغاب) الذي يعد من اخطر المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات واقامته لأغراض اقتصادية وسياسية حيث سبب بشحة المياه الواردة الى دول الجوار سوريا والعراق ووجد العراق بأن الهدف المباشر من هذا المشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) هو ترك اثار سلبية على الموارد المائية العراقية[8].

وترجع بداية التفكير في مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) إلى بداية الثمانينيات عندما ساءت فجأة العلاقات بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق حتى دخلت في ازمة خطيرة نتيجة تصاعد الحرب الاهلية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية[9]، ويعتمد هذا المشروع بنسبة (80٪) على مياه نهر الفرات ونسبة (20٪) على مياه نهر دجلة، ويحتل مساحة (9.7٪) من مساحة تركيا، و(20٪) من الأراضي الزراعية في تركيا والتي تبلغ (8.5) مليون هكتار ويشمل المشروع (22) سد لخزن المياه و(19) محطة لانتاج الكهرباء، وتقدر تكاليف المشروع (32) مليار دولار وتبلغ كمية الكهرباء المنتجة من المشروع (7476) ميغا واط، وهذا يعني ان انتاجها السنوي من الطاقة يصل على (27) مليار ميغا واط، ويتكون المشروع من (13) قسم رئيسي، (7) منها تقع على نهر الفرات، و(6) منها على نهر دجلة، وتبلغ مساحتها الاجمالية (6.76) مليون دونم من الأراضي[10].

وبعد عام 2003، احتلت مسالة الموارد المائية قمة اولويات دول منطقة الشرق الاوسط بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري باعتباره يتعلق بالأمن القومي للمنطقة، ولاسيما الدول الثلاث المشتركة في نهري دجلة والفرات وهي تركيا والعراق وسوريا[11]، وعقدت البلدان الثلاث في عام 2007 اجتماعا في تركيا لغرض التباحث في امكانية استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح بلدان المنطقة، وتعهد الجانب التركي بعدم الحاق الضرر بالعراق وسوريا من جراء انشاء سد (اليسو) على نهر دجلة وبما يؤمن اطلاق كميات

كافية من المياه لا تقل عن المياه المتدفقة قبل انشاء السد|. وفي عام 2008 عقد وزراء الري في العراق وسوريا وتركيا اجتماعا في دمشق لغرض مناقشة تثبيت الحصص المائية بينهم وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق نهائي بهذا الشأن[12]. وفي عام 2009 وقعت سوريا وتركيا مذكرة تفاهم لغرض مراقبة الموارد المائية والمشاريع المشتركة ومنها بناء سد الصداقة المشترك على نهر العاصي، والذي بدأ العمل به في شباط عام 2011 إلا ان اعمال العنف التي شهدتها سوريا في الشهر التالي قد اوقف المشروع.[13]

وفي عام 2014 توصل العراق وتركيا الى توقيع مذكرة تفاهم تتضمن التاكيد على اهمية التعاون في مجال ادارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصة المائية لكل دولة[14]، وفي عام 2018 اجرى وزير الموارد المائية العراقية الاسبق حسن الجنابي مباحثات مع وزير الغابات والمياه التركي انذاك تركزت حول زيادة كميات المياه المطلقة الى العراق اثناء تنفيذ خطة ملء سد (اليسو) بمعدل (90)) مليارم^3 في الثانية وقيام الشركات التركية بكري نهر دجلة ضمن محافظة بغداد، وفي شهر ايار من نفس العام عقدت اجتماعات الدورة(18) للجنة الاقتصادية العراقية–التركية المشتركة اتفق خلالها الطرفان على اهمية النظر في حصة العراق من المياه وضرورة مواصلة اللقاءات والاجتماعات بين البلدين[15]. ورغم العديد من جولات المفاوضات التي عقدت بين العراق وتركيا بشان المياه، لكنهم لم يتوصلوا الى معاهدة صريحة لتقاسم مياه النهرين وذلك لعدة اسباب ابرزها، عدم وجود قانون دولي يحدد توزيع الموارد المائية المشتركة وادارته، وضعف التنسيق بين العراق وسوريا بشان مياه نهري دجلة والفرات، اضافة الى حروب العراق الاقليمية التي خاضها والتي اجبرته على اقامة علاقات طيبة مع تركيا دون ان يكون هناك رد فاعل ضد سياسة تركيا المائية[16] .

المبحث الثاني : الابعاد الاقتصادية والسياسية لسياسة تركيا المائية حيال العراق

ترمي السياسة المائية التركية اتجاه العراق الى تحقيق عدة ابعاد استراتجية متداخلة تتلائم مع مصالحها ونفوذها في المنطقة. في هذا المبحث سيتم معرفة ابرز مجالات تلك الابعاد في سياسة تركيا المائية.

المطلب الاول: الابعاد الاقتصادية

تعد مشاريع تركيا المائية على نهري دجلة والفرات ذات اهمية وبعد اقتصادي ترمي من خلاله الى جعل المياه سلعة اقتصادية وتجارية على نطاق دولي فضلا عن تعزيز تجارة المياه الافتراضية مع الدول التي تعاني من ندرة في موارها المائية.

اولا: الترويج لتسعير المياه دوليا

يقصد بعملية تسعير المياه كما عرفها البنك الدولي: انها العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر للمياه لتحقق توازن العرض والطلب,اي ان تسعير المياه يشمل تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاذ الموارد والضرر البيئي[35]، وتم الترويج لتسعير المياه وبيعها من قبل العديد

من المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات العالمية من اجل ان تكون المياه لها اسواق تدخل ميادين البورصات العالمية كباقي السلع الاخرى[17].

بدأ النقاش الفعلي حول اعتبار المياه سلعة منذ صدور إعلان مؤتمر دبلن للمياه في عام 1992، حيث نص الاعلان فى فقرته الثالثة على "أن الماء له قيمة اقتصادية فى جميع استخداماته المتنافسة، وينبغى التسليم بانه سلعة اقتصادية".ثم أخذ هذا الاتجاه فى الاستمرار والتصاعد فى التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية تباع وتشترى فى أسواق للمياه مع تبادل قيمة الحقوق فى المياه بين المستخدمين وبالفعل فإن حقوق المياه مطبقة فى المملكة المتحدة واستراليا وفى غرب الولايات المتحدة كأمثلة رائدة فى هذا المجال، ولا تكمن الخطورة في قضيتي التسعير والخصخصة بقدرما تكمن في قضية بورصات المياه وأسواق المياه لان تلك المفاهيم من شأنها تدويل الانهار الدولية لتصبح شأنا دوليا مرهونا بارادات بعيدة عن اطرافه المختلفة ، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن فكرة بورصة المياه يتم الترويج لها بشدة وبخاصة من جانب دول المنبع[18].

وكان من الطبيعي أن يساند البنك الدولي في هذا الطرح الدول المتقدمة وفي مقدمتها فرنسا التي استضافت المؤتمر الدولي للمياه والتنمية المتواصلة في عام 1998، وقد تحدَّث في هذا المؤتمر الرئيس الفرنسي الاسبق جاك شيراك وقال: "إن للماء سعرا، وإن من يحاول إنكار ذلك يعرض العالم للخطر, ويصبح الماء شحيحاً"، وطالبت ايضا فرنسا بإنشاء أكاديمية دولية للمياه ترتبط بالأمم المتحدة لتكون وسيلة لادارة المفاوضات والمناقشات بين دول العالم في معالجة قضايا نقص المياه وتسعيره[19].

ظهرت الرغبة في تجارة المياه (Water Trade)، قياسا بالتجارة الدولية للموارد الطبيعية الاخرى مثل النفط بدافع ان المياه هي مورد طبيعي يمكن ان تكون محل للبيع والشراء باعتباره احد نواتج اقليم الدولة، وهذه الادعاءات من الطبيعي ان تصدر عن دول المنبع التي يبدأ منها تدفق مياه الانهار الدولية، ففي وقت سابق صرحت رئيسة الوزراء التركية الاسبق تانسو تشلير" ان هذه مياهنا ومن حقنا ان نبيع مياهنا الى من نشاء" وذلك في معرض حديثها عن مشروع انشاء مشروع انابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات الى دول الخليج واسرائيل في الثمانينات من القرن الماضي، واكد رئيس الوزراء التركي الاسبق مسعود يلماظ في قوله" المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الاخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها"[20]. وقد استغل هذا الأمر رئيس الوزراء التركي الاسبق سليمان ديميريل في تسعينات القرن الماضي واعلن أن من حق تركيا بيع المياه كما يبيع العرب البترول فكلاهما مورد طبيعي. وبدا بالفعل في طرح مياه شلالات مانافجات في انطاليا بتركيا والتي تصب في البحر المتوسط للبيع، وكاد أن يتم الأمر مع إسرائيل لولا الاختلاف على السعر[21].

ويعتقد البعض ان الإقرار باعتبار الماء سلعة قد يكون كفيل بإنهاء المشاكل المائية بين دول المنبع ودول المصب لان كل طرف سيضع السياسة المائية الملائمة، ومن ثم سيعمل على تنميتها وحسن استخدامها في ضوء الظروف المتوفرة مع الاخذ بنظر الاعتبار انه لا توجد قاعدة قانونية صريحة على منع بيع المياه من الأنهار الوطنية إلى الدول الفقيرة مائيا، حيث توجد سوابق تاريخية لبيع وشراء المياه على مستوى العالم

بين سنغافورة وماليزيا في الاعوام 1961، 1962،وبين هونغ كونغ والصين في الاعوام 1983، 1984، وكذلك شراء المياه من قبل قبرص واليونان وجزيرة جبل طارق[22].

وفي السنوات الاخيرة بدات بعض الدول التعامل مع الماء كسلعة ولو بصوره جزئية، ففي عام 2002 وافقت (اسرائيل) على شراء (1,72) مليار قدم مكعب من مياه تركيا كل عام ولمدة 20 سنة حيث تنقل المياه بواسطة فقاعات بلاستيكية وقال حينها وزير خارجية تركيا ان هذه الاتفاقية ستحول المياه الى سلعه مقبولة دوليا وان تركيا تأمل من بيع المياه الى دول اخرى لكن عادت تركيا الى الغاء الاتفاق في عام 2010 لاسباب سياسية[23]. وقد وافقت تركيا على عقد صفقة لبيع 50 مليون متر مكعب سنويا من المياه لإسرائيل حيث تنقل المياه بناقلات النفط الى عسقلان في إسرائيل وقد صرح بحينها جوناثان بيليد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية العامة بأن "هذا الاتفاق التاريخي من شأنه أن يحول الماء إلى سلعة مقبولة دوليا"[24].

وتطلعت تركيا في عام 2004 الى تحقيق اول تجربةٍ عالمية في مجال نقل المياه عبر الانابيب من تركيا ولمسافاتٍ بعيدة تحت البحر المتوسط لتزويد الجزء الشمالي من جزيرة قبرص أو ما يعرف بجمهورية قبرص الشمالية (التركية) والمعترف بها من قبل تركيا فقط لغرض استخدام هذه المياه في الاغراض المنزلية والزراعية بسبب معاناة الجزيرة من ضائقةٍ مائيةٍ حادة جراء تعرضها لموجات من الجفاف[25].

واستضافت تركيا في اذار عام 2009 المنتدى العالمي الخامس للمياه، حيث تطرق المنتدى الى موضوع جعل المياه سلعة، واختلفت الآراء في حينها بين المندوبين المشاركين وفشل المنتدى في اعتماده ببيانه الختامي، حيث حاولت كل من فرنسا واسبانيا وبعض بلدان اميركا اللاتينية وضع تعديل على الاعلان الختامي بإضافة جملة "الحصول على مياه الشرب المأمونة" باعتبارها حق من حقوق الانسان[26].

ونشطت حركة تجارة المياه المعدنية في تركيا حيث تعد الشركات التركية في هذا المجال من أفضل الوجهات العالمية لاستيراد المياه المعبأة في العالم، وتصدر تركيا الغنية بمصادرها المائية مياه الينابيع الطبيعية بعد تعبئتها في عبوات الى 110 دولة ممن تعاني صعوبة في تأمين مياه نظيفة للشرب،وتستفيد تركيا ماديا من تصدير المياه هذه بمبلغ يتجاوز (50) مليون دولار في السنة، وخاصة أن هذا القطاع ينمو سنويا بمعدل(5%) إذ يتجاوز حجم سوق المياه في تركيا (11) مليار لترا سنويا[27].

ويعتقد بعض المتحمسين لجعل المياه سلعة، طالما ان هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني، فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة او غيرها من الدول الاقليمية،حيث إن دولة المنبع (المصدرة للمياه) تركيا مثلا عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها ستعمل على تخزينها والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية (التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة وإقامة السدود) وبالتالي فإنها القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة (ذات تكاليف تصنيعية) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية

مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق). لنفترض أن العراق يعاني من عجز مائي بنحو(2 –3) مليار م3 سنوياً، فانه يحتاج لشراء نحو (2) مليار م^3 مياه من تركيا وبافتراض أن سعر المتر المكعب الواحد نحو(0.40) دولار أمريكي يتوجب أن يدفع العراق لتركيا نحو (800) مليون دولار وليس بالضرورة أن يدفعها العراق كنقد مالي مقابل حصوله على حصة إضافية من المياه وإنما يمكن تقديم حوافز اقتصادية بديلية كـ : زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حصول تركيا على أسعار تفضيلية بالنسبة للسعر العالمي عند الشراء للنفط العراقي أو اقامة مشاريع واستثمارات مشتركة[28].

وفي هذا الإطار يشجع البعض العراق على مساعدة تركيا لبيع مياهها للدول العربية التي تعاني من فقر مائي مثل الاردن والكويت عبر نهر الفرات، مقابل ضربية مرور وهي عبارة عن مياه اضافية يحصل عليها العراق من تركيا تفي بمتطلباته المائية، وبالتالي ترتفع مرتبة العراق في حوض الفرات من دولة مصب إلى دولة اعلى النهر مقابل ذلك تصبح كلا من الاردن والكويت دولتا مصب بالنسبة للعراق. ففي مطلع الثمانيات من القرن المنصرم بحثت الحكومة الاردنية مع العراق إمكانية مد أنبوب من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للأردن بطول (650) كم ولكن الشكوك أحاطت بالجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانية تمويله نتيجة طول المسافة، ووعورة التضاريس، وارتفاع التكاليف التي قدرت بحدود (1.8) مليار دولار وذلك لنقل بين (160 . 240) مليون م3 سنويا, وفي منتصف أكتوبر من عام 1998 زار بغداد مجموعة من خبراء المياه الاردنيين لاعادة بحث مشروع نقل المياه من نهر الفرات الى الاردن. اما الكويت فقد وقعت مع العراق في عام 1989 اتفاقية لنقل المياه من جنوبي العراق تصل بين (550 . 1200) مليون جالون في اليوم اي ما يعادل 2.5 مليون م3 في اليوم كمرحلة اولى، وفي المرحلة الثانية تصل إلى (700) مليون جالون لمياه الشرب و 500 مليون جالون يوميا للري. وتقدر كلفة المشروع (1.5) مليار دولار ومدة التنفيذ تستغرق (10) سنوات، ولكن المشروع لم ينفذ في حينها بسبب تداعيات الحرب العراقية . الإيرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية عام 1991 [29].

ان مثل هذه الافكار ستدعم الدعوة الى ان يكون لدول المنبع حق بيع المياه الى دول المصب في كثير من الانهار دون التقييد بما تنص عليه الاعراف الدولية من حقوق تاريخية لاستخدام المياه والاقتسام المنصف لها وقواعد منع الضرر، فبيع المياه العذبة يوازي الاسراف في استخدام المياه وحجزها للاضرار بمن تليها من الدول وهو مسعى تركيا لبيع مياه نهري دجلة والفرات الى دول المنطقة، ان مثل هذه الافكار ستوقد نيران الخلاف بين الدول المشتركة في خزانات المياه الجوفية، فهذه الاخيرة ليس لها حدود ظاهرة مثل المياه السطحية ، ومن ثم فان اي سحب من جهة سيؤدي الى نقص المسحوب من الجهة الاخرى مما سيؤدي بلا شك الى تاجيج احتمالات الصراع والخلاف[30].

- إن تركيا التي تقع في مصب الأنهار وفي منبع مصادر المياه تعد لنفسها سلطة مطلقة على المياه النابعة من أراضيها وترفض مطالبات جيرانها في رعاية حقّ الماء ، وتعلن بأن مصادر المياه هي كمصادر البترول، وتكون مصادر البترول من حق تلك الدولة التي تقع فيها هذه المصادر ، وعليه فأن مصادر المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا وحدها، مما جعل السياسة المائية التركية رامية للسيطرة على

منابع دجلة والفرات وإدارتها عبر مشاريع عملاقة[31]، ان اقتراح بيع المياه يشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي للمياه في ثلاث جوانب رئيسية هي32:

- مخالفة الاقتراح لحق الاستخدام المنصف والمعقول
- مخالفة اقتراح التسعير والبيع لمبدا عدم التسبب بضرر للدول المتشاطئة للمجرى المائي الدولي.
- مخالفة الاقتراح لمبدأ حسن الجوار حيث يفرض تسعير المياه الدولية وبيعها حق التملك الكامل لهذه المياه من قبل الدولة البائعة ، اذ من البديهي ان البائع لا يستطيع حسب القانون بيع ما لا يملك.

ثانيا: تعزيز تجارة المياه الافتراضية

ظهر مفهوم المياه الافتراضية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ويعد الباحث البريطاني " جون آنتوني آلن " هو أول من استخدم هذا المفهوم الذي يشير الى " ان المياه المستخدمة في اماكن أخرى لإنتاج الأغذية التي يتم تصديرها إلى مناطق الشح المائي". مثلا عندما يستورد بلد ما طنا من القمح والذرة, انما يستورد فعليا مياها افتراضية اي المياه اللازمة لانتاج تلك المحاصيل. لذا ان الدول التي تعاني من ندرة المياة من الممكن ان تقوم باستيراد السلع المنخفضة نسبيا في محتوى المياه الافتراضية لتعظيم قيمة المياه المحدودة التي لديها، وبهذه الطريقة تحقق الدولة المستوردة وفرا في المياه الحقيقية لتخفيف الضغط على مواردها المائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام هذا الفائض في اغراض واستخدامات أخرى ذات انتاجية مرتفعة اي تولد قيمة مضاعفة اكبر لكل وحدة مياه.[33]

وبسبب ندرة موارد المياه عالميا لجات العديد من الشركات العابرة للقارات الى شراء الاراضي الزراعية الخصبة او تاجيرها بعقود طويلة الاجل في الدول الفقيرة التي تتمتع بوفرة المياه، فخلال اقل من عقدين (من 2001 إلى 2018) تمكنت هذه الشركات من السيطرة على نحو (765) مليون هكتارا من الأراضي الزراعية بهدف إنتاج المحاصيل الزراعية من حبوب وخضروات وفواكه ومنتجات الألبان واللحوم واعلاف الحيوانات، والوقود الحيوي، وتقع نسبة حوالي (40%) من هذه الأراضي في إفريقيا، مثل السودان وتنزانيا ومالي والكونغو، فضلا عن استحواذ هذه الشركات على أراضي زراعية في اسيا وامريكا الجنوبية، وتم فرض قوانين دولة منشأ الشركات وخروجها عن سيطرة الدّولة المحلية لتصبح مناطق خاصعة ، وكأنها مستوطنات استعمارية أو سفارات فرعية تتمتع بالحصانة الاقتصادية والسياسية[34].

ولمواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية وجدت البلدان العربية نفسها مضطرّة إلى الحصول على المياه من خلال استيراد الموادّ الزراعيّة التي تتطلّب كمّيّات كبيرة منها ولان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستورد نصف حاجاتها من الحبوب، فإن استيراد المياه الافتراضيّة يصبح امراً لا مناص منه. وتضاعفت كميات المياه الافتراضيّة التي استوردتها بلدان هذه المنطقة بحيث ارتفعت من 147.93 مليار م3 في عام 2000 إلى 309.89 مليار م3 في عام 2010 [35]. وتشير الاحصائيات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أن الدول العربية تستورد حالياً أكثر من (45%) مما تحتاجه من مواد غذائية. وسجلت قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربي رقماً مفجعاً في العام 2010 حيث وصل الى (37)

مليار دولار وهي قيمة ما استورده العالم العربي من الاغذية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وينذر الرقم الاخير لاتساع الفجوة الغذائية لتصل الى (71) مليار دولار اي بمعدل الضعف في حلول العام 2025 [36].

ولاشك ان تزايد الفجوة الغذائية بين العرض والطلب للغذاء في الدول العربية ومنها العراق له انعكاسات بعيدة المدى على كافة المستويات والاصعدة من اقتصادية وصحية وامنية بدات تظهر بوادرها بشكل خطير.فعلى المستوى الامني فان الاعتماد على المستوردات الغذائية يجعل الدول العربية تحت رحمة الدول المتحكمة في انتاج الغذاء مما يعرض اوضاعها الامنية للخطر ويضعها رهن الظروف والاوضاع العالمية وقد يضطرها الى الخضوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحها القومية ولا مع سيادتها واستقلالها كما قد يساعد على حدوث الاضطرابات واختلال الامن في دول المنطقة[37].

لقد سعت تركيا لتحقيق حلمها بجعل تركيا سلة للغذاء في منطقة الشرق الاوسط، مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم وذلك من خلال ما تؤمنه هذهِ المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات من زيادة المساحة المزروعة في حوض الفرات من نحو(2,5) مليون دونم الى نحو (6,05) مليون دونم ، وبذلك تستحوذ على(24,2) مليار م3 من مياه الفرات وفي حوض دجلة من(80) الف دونم الى(2,318) مليون دونم الذي يتطلب لارواءها ما يقدر بـ(9,312) مليارم3 ، مما ينعكس سلباً على الوارد المائي السنوي للعراق لهذين النهرين[38].

لقد ادت سياسة تركيا المائية الى فقدان العراق حوالي (40%) من اراضيه الزراعية وبقاءه مستورد كبير للسلع والمواد الغذائية حيث يعتبر العراق خامس اكبر مستورد من تركيا[39]، وارتفع حجم الاستيرادات العراقية من تركيا في النصف الأول من عام 2022، ليصل الى (5) مليارات و (4) ملايين دولار مرتفعا بنحو (24%) مقارنة مع نفس المدة من العام 2021.وحققت استيرادات المواد الغذائية والمشروبات النسبة الأكبر من الاستيرادات بنسبة وصلت (27%)من مجمل الاستيرادات وبقيمة بلغت(1.38) مليار دولار تليها مواد الأثاث والتي بلغت نسبتها (20%) من مجمل الاستيرادات وبقيمة بلغت مليار دولار ثم استيراد المعادن الأساسية والتي بلغت (7%) من مجمل الاستيرادات وبقيمة (374) مليون دولار[40].وقد اعلنت جمعية مصدري الحبوب والبقول والبذور التركية ان العراق قد استورد بقيمة مليار دولار خلال مدة 9 أشهر، ويشكل هذا القطاع (41%) من صادرات تركيا الغذائية لعام 2021 [41].

أن التوسع في نطاق تجارة المياه الافتراضية لغرض توفير الغذاء قد يبدو أمراً مبالغاً فيه، فالاعتماد على تجارة المياه الافتراضية يربط الاقتصاد الوطني للبلد المستورد بشكل كامل بالاقتصاد العالمي، ومن ثم يكون الاقتصاد الوطني والأمن المائي وربما الغذائي أيضاً عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية. فضلاً عما سبق، قد يخل مفهوم تجارة المياه بمفاهيم وأصول مستقرة على مدى التاريخ، مثل أحقية دول المنبع والمصب في المياه الجارية، وبالتالي قد تظن دول المنبع أن من حقها بيع المياه إلى دول المصب، الأمر الذي قد يسفر عن تأجيج الصراع بين الدول حول المياه[42].

وقد اظهر مؤشر اسعار الغذاء الذي أصدرته الأمم المتحدة في اذار عام 2022 ارتفاع كبير في اسعار الغذاء، بعد ايام من الحرب الروسية– الاوكرانية، وأشار التقرير الى ان نصف سكان اسيا (418) مليون وثلث سكان إفريقيا (282) مليون و(8%) من سكان أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي (60) مليون يعانون من الجوع سنة 2020، وأشار تقرير الأمن الغذائي إلى احتمال مضاعفة هذه النسب في عام 2030، لو استمرت الاتجاهات السائدة حاليا خلال السنوات القادمة خصوصا في الدول المستوردة للغذاء، وفي مقدّمتها الدّول العربية بما يهدد سيادة واستقلالية تلك البلدان التي تبقى تحت رحمة الشركات العابرة للقارات والدول الغنية[43]، وبالتالي يكون من الخطورة اعتماد الدولة الكلي على الاستيراد من الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية، فيما لو طرأ على الدولة المصدرة مشكلة ما او دخلت في حرب قد يؤدي ذلك إلى إضرار شديد بالدول المستوردة للغذاء[44].

وعلى العراق اليوم ان يفكر مليا في استغلال موضوع المياه الافتراضيه في تعاملاته التجاريه مع تركيا او غيرها من الدول الاخرى مستقبلا، وعلى الرغم من ان واردات المياه الإفتراضية قد تقلل الضغط على الموارد المائية الوطنيه إلا انه يجب الأخذ بعين الاعتبار سياسات الاكتفاء الذاتي والسياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة، ولابد من وضع رؤية واضحه ومتكاملة للتعامل مع مفهوم المياه الافتراضية بين العراق وكافة دول العالم التي **يتعامل** معها تجاريا لضمان الامن المائي والغذائي[45].

المطلب الثاني: الابعاد السياسية

اصبحت المياه اولوية من اولويات الامن القومي للعديد من دول منطقة الشرق الاوسط وأيضا وسيلة ضغط سياسية واقتصادية لتحقيق مصالحها، وتبرز في هذا المجال العديد من الأمثلة ودراسات الحالة التي استخدمت المياه فيها كورقة سياسية أو كورقة عسكرية ودور عدم توازن القوى بين الدول، وكذلك كشرارة للنزاعات ومما يزيد هذه الأزمة خطورة هو أن قرابة نصف الموارد المائية العربية السطحية المتجددة تأتي من مصادر مائية مشتركة مع الدول المجاورة غير العربية مثل انهار دجلة والفرات والنيل[46].

حاولت تركيا عبر سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، او في ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق ما يسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية تجاه العراق وسوريا لأضعاف قدراتهما الاقتصادية، وهذا ما قامت به تركيا عام 2000، عند قيامها بتخفيض تصريف نهر الفرات منذ عام 2000 الى مستويات منخفضة وصلت الى(170) م3 في الثانية كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق عام 1991 ، هذا فضلاً عن أن تركيا اتخذت ذلك الاجراء لمعاقبة سوريا على مساندتها لحركات التمرد المسلحة المعارضة لحكومة انقرة ، ولاسيّما حركة الاكراد والأرمن ،وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود لأسباب فنيية .وتبعاً لهذا فأن مشروع (الغاب) يمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد العراق وسوريا وتهديدهما بهذهِ الورقة التي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن أن تتحكم به تركيا بتصاريف دجلة والفرات لتحقيق أهدافها السياسية[47].

ان الهدف الخفي الذي ترمي اليه تركيا في سياستها المائية في نهري دجلة والفرات، هو تغليف مسالة المياه باطار سياسي وذلك بسعيها الدائم الى المماطلة والتسويف فضلا عن اطالة المفاوضات كي يتيح لها ذلك الاستمرار في سياسة بناءالمشاريع الاروائية على النهرين من دون الالتفات الى حقوق العراق وسوريا واضعة البلدين امام الامر الواقع بعد ان هيأ لها موقعها الجغرافي ليكون عامل استراتيجي تستطيع عن طريقه التحكم بمياه النهرين واستغلاله، ورقة ضغط ومساومة في علاقاتها مع دول المصب[48]. ويمكن ايجاز ابرز الاهداف الامنية والعسكرية لسياسة تركيا المائية فيما يلي[49]:

1. امكانية استخدام تركيا لمخزونها المائي في سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق من خلال اطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق.
2. قد تثير السدود والمشاريع التركية، وبالتحديد على حوض نهر دجلة قرب الحدود العراقية مشكلات أمنية فيها إذ ستخلق واقع زراعي جديدا قرب الحدود وستكون هناك مدن وقرى وحضور سكاني مما قد يثير مشكلات أمنية فيها في المستقبل.
3. تتمثل اهم اهداف السياسة المائية التركية من الناحية الامنية ضمن مشروع (الغاب) هو احداث تغيرات ديموغرافية في المنطقة التي تسكنها غالبية كردية (12) مليون نسمة تقريباً من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل من اجل توطين ما يقارب (6) مليون تركي لغرض دعم الاكراد إلى اقلية في المنطقة المعنية.
4. ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الاكراد والقواعد الخلفية لمتمردي حزب العمال الكردستاني الموجودين في اغلب الاحيان في الجانب الاخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، وذلك بنقل الاكراد بالرضا، او بالاجبار بعيداً عن الحدود.

ان الطابع السياسي هو الغالب على دوافع تركيا في تصرفاتها المائية لقد مرت العلاقات المائية بين العراق وتركيا وسوريا المتعلقة بنهري دجلة والفرات بمراحل شديدة التوتر وصلت في بعض الأحيان إلى حشد الجيوش على طرفي الحدود سواء بين العراق وسوريا او بين تركيا وسوريا، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 [50].فتركيا ترى ان سلاح المياه اشد اثرا وافتك من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بالاضافة الى انه اكثر نظافة واقل ضجيج ولديها وفره فيه ولذلك فهي ترغب في تحقيق اكبر قدر من الهيمنة الاقليمية من خلال ورقة المياه والتغلب على مشكلاتها الداخلية سواء كانت السياسية او الاقتصادية من خلال الاستخدام الواعي للادارة المائية وهذا ما اوضحه الرئيس التركي الاسبق سايمان ديميرل بقوله"اذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة فان المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الاسفل ان تعلمنا كيفية استثمارها وفي المقابل هناك الكثير من الدول العربية لديها نفط ونحن لا نتدخل في كيفية استعماله"[51].

إن فائض القوة الذي جعل تركيا تمارس أحياناً سياسة اللعب على توازنات القوة في الدول العربية، حتى وصل إلى التدخل في شؤنها الداخلية، مرده مركزها الاقتصادي وأيضاً كونها منبع نهري دجلة والفرات، الأمر

الذي منحها قوة مضافة في رفض الطابع الدولي للنهرين ورفض اخضاع مياه النهرين لاي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من العراق وسوريا وقد دفع هذا بعض المسؤولين الاتراك بترديد مقولة "أن تركيا سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط"[52].

لقد اوضحت تركيا عن افكارها في هذا الاتجاه فقد ذكر رئيس الوزراء التركي الاسبق سليمان ديميريل في اثناء زيارته لبغداد في عام 1992، مطالبته للعراق بدفع ديونه لها وهي بحدود (2) مليار دولار، ورفض تعديل موقفها المتشدد ازاء تمرير مياه نهر الفرات من تركيا من دون الحصول على امتيازات مقابله من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من نفط. ان تركيا تحاول تبرير استحواذها على مياه نهري دجلة والفرات والتصرف بمياها اسوة بالدول النفطية التي تمتلك حق التصرف بثروتها النفطية[53].

لقد تم تسييس المياه من قبل تركيا والذي يعني اضفاء الصفة السياسية على كيفية التصرف والتعامل التركي مع الثروة المائية تجاه كل من العراق وسوريا بما يضر بمصالحهما الوطنية[54]، وهذا ربما يدفع الى الصدام ما لم يحصل تفاهم حقيقي بين الدول المشتركة في مياه الانهار، وترمي تركيا من سياستها المائية هذه الى تحقيق المكاسب الاتية[55]:

1. احتواء المشكلة الكردية: تتهم تركيا كل من العراق وسوريا بدعمهم للحركات الانفصالية في جنوب تركيا التي يتزعمها حزب العمال،وعلى الرغم من النفي الرسمي للحكومة التركية عن عزمها استخدام المياه ورقة ضغط على الدولتين الجارتين الا ان موقف تركيا من الناحية الفعلية يؤكد استعدادها لأستخدام المياه كسلاح للضغط على البلدين العربيين، وفي تصريح الرئيس التركي الاسبق "توركوت اوزال في عام 1989 بقوله "ان تركيا قد تمنع مياه الفرات عن سوريا اذا لم توقف دمشق نشاط الاكراد الذين يطالبون بالاستقلال في جنوب شرق الاناضول".
2. معادلة المياه مع النفط: ان افتقار تركيا لاهم مورد من موارد الطاقة وهو النفط فضلا عما شهدته اسعار هذا المورد من تزايد دفعها الى اتباع سياسة مبادلة المياه مع النفط ومحاولة الحصول على امتيازات نفطية لاسيما من النفط العراقي، وكان لهذه السياسة صداها في اغلب التصريحات الرسمية وغير الرسمية لكثير من المسؤولين الاتراك، ففي احدى تصريحات الرئيس التركي الاسبق توركوت اوزال قوله "ان العراق ان لم يصدر النفط عبر الاراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق".
3. مشكلة لواء الاسكندرونة: يقع لواء الاسكندرونة في الجزء الشمالي الغربي من سوريا ، وتقدر مساحته بـ(4806)كم^2، تم ضمه الى تركيا بموجب اتفاقية عام 1939، بعد تنازل فرنسا (الدولة المنتدبة على سوريا) انذاك عنه وموافقتها على الحاقه نهائيا بتركيا الا ان كل الحكومات السورية المتعاقبة بعد حصول سوريا على استقلالها لم تعترف بهذه الاتفاقية وظلت تعد اللواء جزء لا يتجزء من الاراضي السورية وتحاول تركيا المساومة حول معدلات تدفق نهر الفرات من المنابع التركية، مقابل تنازل سوريا عن اعتبار اللواء جزء منها وحذف هذه المنطقة من الخرائط السورية والكتب المدرسية بشكل نهائي.

ان تركيا بفضل قوتها العسكرية والاستراتيجية وورقة المياه تعمل على الاستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية وتاكيدا لهذا طرح الباحث الامريكي(Schweizer–Peter) في مجلس السياسات الخارجية الامريكية مسالة غلق المجاري المائية التركية المؤدية للعراق ابان حرب الخليج الثانية، وهذه السياسة اتبعتها ايضا في استخدام ورقة مياه نهر النيل ابان انشاء مصر للسد العالي عام 1968 من خلال تمويل الولايات المتحدة الامريكية للعديد من المشاريع المائية في اسرائيل وذلك بسبب تجاذبات الحرب الباردة[56].

لهذا وضعت تركيا في برنامجها السياسي العام فيما يخص تدويل قضية المياه مبدأ اساسي في تعاملها مع العراق وذلك بطرحها مبدأ استخدام المياه وفقا لدراسات ميدانية لمشاريع الري في حوضي النهرين اثناء المحادثات التي تجري حول هذا الموضوع بدلا من اقتسام المياه ويجب أن تعتمد هذه الدراسات على تقييم اقتصادي فني وضع في حساباته افضليات لاستثمار المشاريع وفقا لمبدأ الاستعمال المثالي للمياه وهذا قد لا يتناسب مع تعليمات القانون الدولي بضرورة عدم الاضرار بمصالح الدول الشريكة[57].

ومع هذا التشدد التركي في المفاوضات يضع المسؤولون الاتراك قاعدة لانطلاقهم نحو أية اتفاقية وهي أنهم غير مجبرين على اعطاء حصة معينة من المياه النابعة من اراضيهم إلى دول المصب على اعتبار أن المياه التي تنبع من اراضيهم تعود ملكيتها قانونا الى تركيا وليس هناك قانون دولي يلزم تركيا باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الانهار، لهذا فان تركيا ترى أن ما تمرره من مياه إلى العراق وسوريا هو تضحية منها وليس واجبا، وبالمعنى نفسه تؤكد تركيا أن هناك الكثير من التبذير والضياع في طريقة استخدام العراق للمياه فلا توجد مشاريع مناسبة ولا تتوافر اساليب زراعة ملائمة كما أن نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرا في الخليج العربي بدون أن ينتفع منها احد[58].

وعليه اعتبرت تركيا مياه نهري دجلة والفرات مياها وطنية (عابرة الحدود) وليست مياها دولية وانها لا تخضع للقسمة، اما المياه الدولية فهي التي تنقل بين دولتين أو اكثر، ولا شك إن هذا الامر ينافي القوانين الدولية وعلاقات حسن الجوار وان لم تكن هناك قوانين صريحة بتقسيم مياه دجلة والفرات الا أن قوانين المياه الدولية تنص على احترام حاجات جميع الدول المطلة على هذه الانهار وعدم الاضرار بمصالحها الوطنية، غير أن تركيا ترى في السيطرة على الثروات المائية لبلادها وسيلة سياسية لتعزيز سيادتها على مياه النهرين ودعم لأمنها القومي وموقفها الاقليمي[59].

يمكن القول ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضي جميع الاطراف وذلك لاختلاف منطلقات الروئ لهذه المشكلة وسبل حلها، ولا شك انها ستزداد خلال المدة القادمة طالما اصر الجانب التركي على رفض مبدأ القسمة العادلة للمياه وسعيها لانجاز مشاريعها. ان السنوات اللاحقة ربما ستشهد ازدياد قيمة اهمية المياه عبر مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء لهذا تحاول تركيا السيطرة وخزن اكبر كميات ممكنة من المياه، لغرض تعزيز دورها الاقليمي ودعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة[60].

المبحث الثالث: اثر ومستقبل السياسة المائية التركية على العراق

في هذا المبحث سيتم التطرق الى اهم التداعيات التي تركتها سياسة تركيا المائية على واقع الامن المائي والغذائي في العراق فضلا الى معرفة مستقبل المياه في العراق في واقع السياسية المائية التركية.

المطلب الاول:تاثير السياسة المائية التركية على الواقع العراقي

تعد السياسة المائية التركية ضمن ما يسمى بـ"مشروع الغاب" الاثر البالغ على العراق وسوريا وقد اكد الخبير الامريكي في شؤون المياه "توماس ناف" من ان مشروع الغاب في تركيا وتحديدا سد "اتاتورك" سيؤدي الى خفض امدادات نهر الفرات الى العراق بنسبة (75%)، وسوريا بنسبة (40%) فضلا عما تسببه هذه المشاريع من حبس جزء كبير من الطمى الذي تحمله المياه وزيادة نسبة ملوحتها وتلوثها[61].وبالعودة لعام 1990، واستذكارا لقيام تركيا بإيقاف تدفق مياه نهر الفرات ولمدة شهر بحجة ملء بحيرة سد "اتاتورك"، يتأكد لنا الضرر البالغ الذي لحق بكل من العراق وسوريا،عن طريق خفض منسوب المياه من (1000) م3 في الثانية في الحدود السورية التركية الى (200) م3 في الثانية وتداعيات هذا الانخفاض الجسيمة على مشاريع الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة لكلا البلدين[62].

لقد ادت كثرة السدود والمشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات الى نقص كميات المياه الواصلة للعراق، والتي اثرت بشكل مباشر على الواقع الزراعي[63]، وحسب بعض الاحصائيات وصلت نسبة الاجهاد المائي في العراق الى (3.7) من قيمة (5) حسب نسبة مؤشر الاجهاد المائي العالمي وبالتالي يكون العراق ضمن قائمة الدول المصنفة بان لديها "خطورة عالية" فيما يتعلق بالندرة المائية في كافة المجالات، وهناك احتمالية في عام 2040، سيكون العراق بلا انهار بعد جفاف نهري دجلة والفرات بشكل تام[64].

ان بناء السدود التركية له انعكاسات خطيرة على العراق في مجالات الزراعة ومياه الشرب وتوليد الطاقة، وزيادة مساحات التصحر، فقلة واردات المياه من شأنها رفع تركيز الملوحة في مجرى مياه النهر ، ومن ثم سيؤثر ذلك سلبا على نوعية الأراضي وتردي منتجها مما يدفع بالمزارعين الى هجرتها بسبب عدم انتفاعهم منها وكل ذلك من عوامل التصحر الكثيرة التي يمكنها ان تفعل فعلها في العراق كونه يقع ضمن مناطق جافة ينخفض فيها معدل الامطار السنوي عن(250) ملم وهذهِ مشكلة طبيعية تؤثر على نمو الغطاء النبات، فضلا عن سوء ادارة الموارد المائية وانتشار ظاهرة الكثبان الرملية وحصول تغيرات في الطقس، كما ان تدهور الارض نتيجة انخفاض واردات المياه تؤدي الى تردي الواقع الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى الاستيراد بدل الاكتفاء الذاتي[65].

وقد تسبب سد "إليسو" الذى انشاته تركيا على نهر دجلة عام 2016 قرب الحدود مع العراق إلى نقص مياه الشرب للمواطنين العراقيين، وانخفاض معدلات توليد الطاقة الكهربائية، وتهديد الإنتاج الزراعى والصناعى، وزحف الجفاف والتصحر مع ارتفاع نسبة الملوحة فى شط العرب مما قلص المساحة الزراعية فى العراق من (15) مليون دونم إلى (3) ملايين فقط، فضلا عن حظر زراعة الأرز جراء انحسار المياه المتدفقة بنسبة (60%) الأمر الذى فاقم النزوح الديموغرافى بعد هجرة المزارعين لأراضيهم، ولا يستبعد خبراء

المياه من تعاظم التداعيات السلبية لهذه السدود التركية واتساع نطاق تاثيرها لاسيما ان غالبيتها اقيمت في مناطق تقع ضمن الحزام الزالزلى بما يزيد من احتمالات انهيارها[66]، وعليه فان انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان يعني انطلاق الخزين المائي بشكل كامل وبصورة غير مسيطر عليها وخلال مدة قصيرة وهو ما يؤدي إلى تدمير ما يعترضها من منشأت أو مدن أو قرى وغيرها [67].

وحسب تقارير مؤسسة "جاتام هاوس" (Chatham House) وهي واحدة من ابرز مراكز البحوث والاستشارات في العالم، كان العراق لديه وضع مائي جيد لغاية عام 1970 وذلك لوجود نهري دجلة والفرات ولكن بعد هذه المدة فان العراق قد فقد حوالي (40٪) من مياهه بسبب سياسة تركيا المائية حيث كانت تصريفات مياه نهر الفرات الداخلة للعراق من سوريا وتركيا في عام 1933، وصلت تقريبا الى (30) مليارم^3 في حين انخفضت هذه الكمية الى (9.5)) مليارم^3 في عام 2021، بينما نهر دجلة كانت تصريفاته تصل الى (20.5)) مليارم^3، وانخفضت الى (9.7)) مليارم^3 في عام 2021 [68].

وتسببت انخفاض نسبة تدفق المياه الى العراق في فقدان (40%) من الاراضي الخصبة التي كانت تسد الحاجة المحلية من المحاصيل الموسمية، فيما بات نحو (12) مليون عراقي يعتمدون على اقتصاد الزراعة مهددون بالبطالة،وحسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فان نقص مياه الشرب في بعض مناطق الوسط والجنوب قد اجبر (21000) الف عراقي على الهجرة ودفعتهم الى الخروج في مظاهرات عنيفة جنوب العراق في صيف عام 2018، وقد ابلغت الحكومة العراقية الجانب التركي بخطورة خططها المائية إلا انها ردت فقط بالكثير من الأعذار، وقد حذر الرئيس العراقي الاسبق برهم صالح من ان العراق قد يواجه عجز مائي سنوي قد يصل الى (10.8)) مليارم^3 في عام 2035 مع تهديد (54%) من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق من ارتفاع نسبة الملوحة فيها[69].

وحذر تقرير حديث اصدرته جمعية المياه الاوروبية، ان العراق قد يخسر كليا مياه نهري دجلة والفرات في عام 2040 بسبب بناء السدود والجفاف الشديد في السنوات المنصرمة وحذر التقريرمن تحول العراق الى صحراء متصلة بصحراء شبه الجزيرة العربية، في حين رفضت تركيا جميع المطالبات العراقية بعقد اتفاقات منفردة وعرض جدولة مياه النهرين في حساب الحصص كما فعلت مع سوريا عام 2011، اذ تعمل تركيا على توظيف ملف المياه ليكون وسيلة ضغط سياسية في الشرق الاوسط من خلال اقامة عدد كبيرمن السدود لتطبيق استراتيجيتها الاقليمية وارغام العراق في الحصول على امتيازات وعقود للشركات التركية، اما من ناحية الجانب العراقي فان موقفه ضعيف في التعامل مع تركيا في هذا الملف وفي ظل استمرار الانقسامات الداخلية[70].

يبدو ان تركيا لديها الكثير من الاسباب السياسية التي تجعلها متمسكة بمشاريعها الاروائية المائية وهي تخوض صراع مع حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا كذلك لدى تركيا روئ مستقبلية في علاقتها مع العراق في ضوء تصاعد الاهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات المد الكردي على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ومن ثم فان هذه المتغيرات جعل تركيا تتمسك بورقة المياه بوصفها اداة ضغط على اي

تطورات في الجغرافية والسيادة في العراق [71]، ولاسيما بعد الاستفتاء الذي قامت به السلطة في اقليم كردستان في 2017/11/25 من اجل استقلال المحافظات الشمالية العراقية[72].

ويمكن القول ان السياسة المائية التركية تسببت في انعكاس سلبي على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة في مناطق عديدة من العراق مما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الانتاج ، والاضطرار الى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به من قبل العراق لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي فيه وذلك يستدعي اتفاقا منصفا مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل[73].

المطلب الثاني: مستقبل المياه في العراق في ظل سياسة تركيا المائية

تشير معظم التنبؤات المستقبلية الى انخفاض معدل حصة الفرد العربي من المياه المتاحة سنويا الى (400م3) في عام 2025، وستصبح معظم الدول العربية ومنها العراق تحت خط الفقر المائي جراء نقص المياه المتجددة سنويا او ربما فقدانها تماما، كما اشارت ايضا تقديرات البنك الدولي الاخيرة بان المنطقة العربية ستعاني خلال 30 سنة القادمة من نقص حاد جدا في المياه[74].

يعتمد العراق بصورة رئيسية على ما يمتلكه من مياه سطحية في سد حاجاته المائية المختلفة، وتتمثل بنهري دجلة والفرات وروافدهما، والانهار الصغيرة الاخرى التي تنبع غالبيتها من خارج العراق، الامر الذي جعلها عرضة للتأثر بالسياسات المائية لدول الجوار (دول المنبع)، فضلا عن المسطحات المائية الموجودة في العراق، اذ ان(98%)من الواردات المائية السطحية للعراق تأتي من الدول المجاورة وان (65%) من هذه النسبة تأتي من تركيا والباقي ياتي من الجانب الايراني[75].

ويقدر معدل النمو السكاني في العراق حوالي (3%) للمدة (2007–2025)، واذا اعتمدنا هذه النسبة في الزيادة السكانية، فمن المتوقع ان يصل عدد السكان في العراق عام (2025) الى ما يقارب (52) مليون نسمة، الامر الذي يترتب عليه بطبيعة الحال زيادة حاجات السكان الزراعية بشقيها النباتي والحيواني فضلا عن الحاجات الصناعية والمنزلية، ومن ثم زيادة الحاجة الى الموارد المائية اللازمة لسد هذه الحاجات، اذ تشير الاحصاءات الى ان القطاع الزراعي يستهلك ما يقارب (92%) من الموارد المائية الكلية في حين يستهلك القطاع الصناعي حوالي (5%) من هذه الموارد، فضلا عن (3%) تستهلك للأغراض المنزلية[76].

وبحسب تقدير بعض خبراء المياه في العراق فان الاحتياج المائي للعراق سيكون بواقع (75) مليار م3 في بداية الالفية الثالثة، ومن الممكن ان يرتفع الطلب على المياه الى (100) مليارم3 سنوياً في عام 2025 ، في حين ان كمية المياه المتاحة في العراق لم تصل الى هذا الرقم المذكور وان هذا المستوى لا يلبي الاحتياج الفعلي للقطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية التي هي في تزايد مستمر وكما موضح في الجدول رقم(1) ،وتشير بعض الدراسات ان خسارة كل مليار م3 من مياه نهرالفرات في العراق تؤدي الى فقدان (27) الف دونم من الاراضي الصالحة للزراعة[77]، وقد اكد وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي رشيد

الحمداني في عام 2021 ان العراق يعاني من شحة مائية خطيرة حيث انخفضت التصريفات المائية الداخلة من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات بواقع (50%) وان الروافد والانهار مثل سدة "دربندخان" في شمال العراق وصلت نسبة المياه فيها الى الصفر تقريبا كما ان نسبة المياه قد انخفضت الى (70%) في نهر "الزاب" في مدينة كركوك[78].

جدول رقم (1) يبين حجم الطلب الحالي والمستقبلي للمياه في العراق (مليارم3/ سنة)

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي
2000	45,000	0,5	1,83	47,033
2010	40,109	1,5	2,7	44,0309
2015	43,300	2	2,8	48,001
2020	46,131	3,2	3,3	52,0631
2025	49,000	4,2	4,00	57,002
2030	52,910	5,3	7,28	65,049

حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، 2022/7/5، متاح على الرابط:

https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77

ويتوقع خبراء المياه، ان العراق قد يتعرض الى ازمة حادة في نقص المياه خلال السنوات القادمة بسبب العديد من التحديات التي تمت الاشارة اليها، وعلى اثرها سيواجه العراق المزيد من المشكلات الاقتصادية والبيئية الخطيرة منها: تمدد التصحر، وتحول العديد من الأراضي الزراعية الى اراضي صحراوية نتيجة للاستخدام غير المنظم للأساليب الزراعية ونظم الري التي تسببت في تملح التربة ومن ثم ستكون هناك ازمة امن غذائية كبيرة في العراق والتي غالباً ما ستعالج من استيرادات خارجية لسد الطلب المحلي، كما سيواجه العراق موجة كبيرة من النزوح وهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن مما يعني ضغطًا اضافيا على البنية التحتية للمياه في المدن مع افتقار اغلب المواطنين في العراق إلى ثقافة ترشيد المياه والحفاظ عليها، وتتوقع وزارة الموارد المائية العراقية انخفاض مياه العراق بنسبة (30%) خلال (13) سنة القادمة رغم ان هناك خطة إستراتيجية لمواجهة الأزمة لغاية عام 2035 عن طريق تحديث المشاريع الاروائية ، وتغيير أنظمة الري المستهلك الرئيس للمياه والتي تحتاج إلى توفر تخصيصات مالية تصل بين (50– 70) مليار دولار لغرض الحفاظ على المساحات الزراعية[79].

كما يتوقع ان يتفاقم الخلاف حول المياه بين العراق وتركيا مستقبلا وقد يصل الى مرحلة الصدام والمواجهة على الصعيد السياسي والاقتصادي وربما العسكري في حال ما اذا استمرت تركيا بتنفيذ مشاريعها الحالية والمستقبلية على نهري دجلة والفرات وبشكل احادي دون التنسيق مع الجانب العراقي في الامور الفنية وما يخص الاثار التي قد تصيب العراق وتهدد امنه الغذائي والقومي بشكل مباشر نتيجة هذه المشاريع مع استمرار الموقف التركي الرافض لكل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين سيما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام 1946، واللجان الفنية الثنائية، فضلا عن القانون الدولي الزاخر بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية واخرها

اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام 1997 السارية المفعول[80]، لذا ان العلاقات بين البلدين سوف تتعقد وتتدهور نتيجة تزايد حاجات العراق من الموارد المائية في ظل استمرار سياسة تركيا المائية التقشفية التي تهدف الى بيع ومقارنة الماء بالنفط،وبالتالي تحدد كميات المياه الواردة الى العراق بكميات قليلة جدا لا تسد أدنى الاحتياجات المحلية التي يحتاجها العراق للري والشرب والصناعة، وسيمنح تركيا قوة اضافية في فرض ارادتها والتدخل في شؤون العراق في حال تعرض مصالحها للتهديد[81].

ورغم تلك التحديات يبقى احتمال المواجهة العسكرية بسبب المياه مستبعد بين البلدين على المدى القريب والمتوسط وذلك لان الاوضاع الداخلية للعراق وما يمر به من ظروف سياسية وامنية وعدم استقرار قد ادت الى ان يكون باضعف حالاته وبالتالي لا يستطيع التصعيد مع الجانب التركي خصوصا وان هنالك الكثير من التقصير واحيانا الفشل على مستوى استثمار المياه الداخله للعراق وذهاب معظمها هدرا في مياه الخليج العربي[82]، لذا لا يملك العراق بدائل متاحة للمياه فتركيا المزود الرئيسي لهذا المورد وهو يفرض على العراق ان يطور علاقات ايجابية مع تركيا والتي بدورها سوف تسعى الى ان تطور علاقاتها مع العراق لحاجتها الماسة لمصادر الطاقة التي يمتلكها العراق واهمها النفط فالمصالح المتبادلة تفرض على الطرفين ان يطورا علاقات جيدة[83].

الخاتمة والتوصيات

عانى العراق خلال العقود الاخيرة من سياسة تركيا الرامية الى استثمار مياه نهري دجلة والفرات عبر انشاء العديد من السدود والخزانات لغرض الاستحواذ على مياه النهرين واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع دول منطقة الشرق الاوسط النفطي بما يتلائم مع مصالحها الوطنية التي تعزز من مركزها الاقتصادي والسياسي في المنطقة. ان استمرار سياسة تركيا المائية اتجاه العراق من شانه ان يكون مدخلا لصراع طويل بينها لاسيما إذا ما استمرت تركيا في إنشاء سدود إضافية في ظل أزمة المياه العالمية التي تعاني منها اغلب دول العالم بسبب التغيرات المناخية والطلب المتزايد للمياه نتيجة زيادة النمو السكاني. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

1. تهدف تركيا من خلال سياستها المائية بدافع التحكم بمياه نهري دجلة والفرات واعتبارهما نهران عابران للحدود ولا يخضان للقانون الدولي.
2. رغبة تركيا في التعامل مع المياه على انها سلعة اقتصادية وتجارية تخضع لقوانين السوق الدولية.
3. تطمح تركيا الى مقايضة المياه بالنفط مع دول الجوار النفطي ولاسيما العراق لامتلاكه الثروة النفطية.
4. تهدف تركيا ان تكون سلة غذاء في منطقة الشرق الاوسط عن طريق تحجيم القطاع الزراعي في العراق وسوريا عبر تقليل كميات المياه الواردة لتلك الدولتين.
5. استخدام تركيا ملف المياه كأداة ضغط سياسية في تعاملها مع العراق لتعزيز دورها ومصالحها السياسية والامنية في المنطقة.

اهم التوصيات:

1. يجب على تركيا مراعاة مصالح جيرانها وخاصة العراق عن طريق تامين حصص مائية كافية تلبي احتياجاته الداخلية على ان يكون تقسيم المياه بين البلدين على اساس السيادة المشتركة لنهري دجلة والفرات.
2. ضرورة اتباع العراق لسياسة حوار معتدلة مع تركيا من اجل توفير الموارد المائية الكافية بشكل يحفظ مصالح العراق وأمنه المائي والغذائي.
3. اهمية ترشيد استخدام المياه من قبل العراق ووضع خطط وبرامج لاستخدام التقنيات الحديثة في استخدام المياه من اجل المحافظة على كميات كافية من المياه قادرة على تلبية احتياجات السكان.
4. تشجيع تركيا على اقامة المشاريع المشتركة مع العراق في مجالات المياه والزراعة والطاقة، كون العراق بلد غني بالنفط ومن الممكن ان يكون ورقة رابحة له في حال تفاوضه مع تركيا على هذا الاساس.
5. اهمية تنسيق العراق مع الجانب السوري في تبني موقف سياسي موحد حيال السياسة المائية التركية.

المصادر

[1]. احمد جاسم ابراهيم الشمري , سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية . العراق) , مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية , جامعة بابل العدد2, المجلد 10, العراق, 2020،ص36.

2. منى حسين عبيد, العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد60، بغداد، 2015،ص97.

3 أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين السيادة المطلقة، 2023/1/7، متاح على الرابط:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/

4.احمد جاسم ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص42.

5. بيان العساف، انعكاسات الامن المائي العربي على الامن القومي العربي، أطروحة دكتوراه منشوره، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005،ص 192.

6. المصدر نفسه.

7. أزمة المياه العراقية التركية.. صراع طويل بين السيادة المطلقة، مصدر سبق ذكره.

8. فرح عبد الكريم محمد , النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2014) ,رسالة ماجستير منشورة, كلية الآداب/ قسم العلوم السياسية , جامعة الشرق الاوسط, الاردن، 2014 , ص 123 .

9. داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في اثر المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية،مكتبة مدبولي، القاهرة،2006، ص139.

10.بهروز جعفر، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، 2022/12/25، متاح على الرابط:% https://shafaq.com/ar/%D9%85%D9%82%D9%80%D8%A7%D9%

11.سلمان علي حسين, المياه في العلاقات العراقية التركية , مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد59، بغداد , 2019, ص3 .

12. المصدر نفسه .

13. موارد المياه المشتركة في تركيا، 2023/2/2، متاح على الرابط:
https://water.fanack.com/ar/turkey/shared-water-resources-in-turkey/

14.عادل فاخر، اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، 2022/12/28، متاح على الرابط:
https://www.scidev.net/mena/news/new-agreement-between-iraq-
15.سلمان علي حسين , مصدر سبق ذكره ، ص17.
16.فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص134.
17.عبدالكريم حسن سلومي، هل المياه ستصبح السلعة الاغلى بالقرن الحالي، 2023/1/21، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770221
18.حسين عبدالحسن مويح، البعد السياسي والدولي لازمة المياه في العالم العربي، مجلة ابحاث ميسان/ جامعة ميسان، العدد28، العراق، 2018، ص435.
19.مغاوري شلبي, تدويل المياه وخلط الماء بالسياسة, 21/ 1/ 2023,متاح على الرابط:
https://archive.islamonline.net/?p=5452
20.مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة واثرها على النزاعات الدولية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2019،ص26.
21. عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
22. حسين عبدالحسن مويح، مصدر سبق ذكره، ص428.
23. عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
24. المصدر نفسه.
25.ريان ذنون العباسي، التوظيف السياسي للموارد المائية.. مشروع نقل المياه بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية (التركية) أنموذجاً، 2023/1/15، متاح على الرابط:
https://www.uomosul.edu.iq/news/ar/regionalStudiesCenter/1760
26.عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
27.دليل استيراد المياه من تركيا بالجملة، 2023/1/12، متاح على الرابط:
https://www.tebadul.com/ar/blog/import-water-from-turkey
28.صاحب الربيعي، مقترحات لانهاء ازمة المياه مع تركيا، 2023/1/25، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181630
29.المصدر نفسه.
30.مكيكة مريم، مصدر سبق ذكره،ص27.
31.تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000-2020)، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2023/1/24، متاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=79392
32.مكيكة مريم، مصدر سبق ذكره،ص27.
33.ابراهيم منشاري، المياه الافتراضية: خطوة لمعالجة الشح المائي في منطقة الشرق الاوسط،2023/1/22، متاح على الرابط:
34.الطاهر المعز، السيادة الغذائية: شرط الاستقلال الاقتصادي والسياسي، 2023/1/21، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=768471

35.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية لعام 2013, 2023/1/22، متاح على الرابط:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas20
36.شداد العتيلي, الفجوة المائية واثرها على الفجوة الغذائية في الوطن العربي, المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة, الرياض,2013,ص13.
37.حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2،الجزائر، 2020، ص182.
38.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
39.مريم علي إبراهيم، تداعيات سياسات تركيا وإيران على الأمن المائي العراقي،2023/1/12، متاح على الرابط:،
https://al-aalem.com/article/51767-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8% %
40. ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا،2023/1/20، متاح على الرابط:
https://alssaa.com/post/show/11327
41.مريم علي إبراهيم، مصدر سبق ذكره.
42.اماني عصام، دور تجارة المياه الافتراضية فى التحديات المائية فى الشرق الأوسط، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد4، القاهرة، 2022، ص147.
43.الطاهر المعز، مصدر سبق ذكره.
44.اماني عصام، مصدر سبق ذكره، ص149.
45.عبدالكريم حسن سلومي، مصدر سبق ذكره.
46.شريف مبروك،حروب المياه في العالم العربي والشرق الأوسط بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد184، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2020، ص14.
47.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
48.ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد69، بغداد، 2017،ص94.
49.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
50.حسين عبدالحسن مويح، مصدر سبق ذكره، ص435.
51.هالة خالد حميد، اشكالية الامن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في اليات التعامل الامثل في قضية المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد65، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، 2021، ص471.
52.فرح عبدالكريم محمد، مصدر سبق ذكره،ص58.
53.ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص96.
54.المصدر نفسه.
55.كرار رحيم حيدر،تاثيرمتغير المياه في العلاقات العراقية- الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2022،ص ص 33-43.
56.حكيم غريب، مصدر سبق ذكره.
57.احمد جاسم ابراهيم، مصدر سبق ذكره،ص40.
58.المصدر نفسه، ص 41
59. المصدر نفسه.

60.سلمان علي حسين , مصدر سبق ذكره , ص19.
61.محمد احمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط،دار الرضوان، عمان، 2014، ص 37.
62.عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2008، ص47.
63.فرح عبدالكريم محمد،مصدر سبق ذكره ، ص ص132-134.
64. احمد الدباغ ,ازمة المياه في العراق، 2023/2/26، متاح على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/29205
65.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
66.بشير عبدالفتاح، تركيا والامن العربي،2023/1/20، متاح على الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21092020&id
67.تمارا كاظم الاسدي، مصدر سبق ذكره.
68. بهروز جعفر، مصدر سبق ذكره.
69. صفا خالد، مشكلة مياه العراق : اوراق الضغط على تركيا, 2023/3/2، متاح على الرابط:
https://assafirarabi.com
70.احمد محمد علي، مصدر سبق ذكره ، ص116.
71.فرح عبد الكريم محمد , مصدر سبق ذكره , ص3.
72. عبد الكريم جبار, المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، 2023/3/4، متاح على الرابط: https://iraqieconomists.net
73.فرح عبدالكريم محمد،مصدر سبق ذكره،ص137.
74.ابتهال محمد رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص 102- 103.
75.كرار رحيم حيدر،مصدر سبق ذكره،ص 42.
76.المصدر نفسه،ص 49.
77حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، 2023/3/7، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/77
78.بهروز جعفر، مصدر سبق ذكره.
79.سيد حامد حسيني، تحديات الأمن المائي في العراق، 2023/3/15، متاح على الرابط:
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/01/25/%D8 %
80.رياض مهدي الزبيدي ،الاء طالب خلف، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا-التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم الساسية/ جامعة تكريت، العدد17، العراق، 2019، ص45.
81.صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد 13، العراق، 2015، ص515.
82.رياض مهدي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص45.
83صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص519.